جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة
الأستاذ : قرينو الحسين

المستوى : السنة الأولى ماستر – تخصص محاسبة و تدقيق
محاضرة في مقياس قانون المحاسبة المالية

الديباجة :

- **المبحث الأول : الإطار العام للمحاسبة المالية ـ نظرة موضوعية ـ**
  - أولا : أساسيات المحاسبة المالية
  - ثانيا : منهاج المحاسبة المالية
  - ثالثا : مبادئ المحاسبة المالية و خصائص المعلومات المحاسبية
- **المبحث الثاني : الإطار العملي لعمل المحاسب مهنيا – منظور تنظيمي ـ**
  - أولا : ماهية عمل المحاسب كمهنة
  - ثانيا : مرجعية عمل المحاسب كمهنة
  - ثالثا :دراسة الأحكام العامة لطبيعة عمل المحاسب
- **المبحث الثالث : تقارير المحاسبة المالية و فعاليتها في المراقبة و تقييم الأداء ـ نظرة تنظيمية ـ**
  - أولا : ماهية التقارير ـ نظرة عامة ـ
  - ثانيا : فعالية التقارير المحاسبية في مجال الرقابة و تقييم الأداء
  - ثالثا : أساليب إعداد التقارير
- **المبحث الرابع : دراسة و تقييم كيفية توافق المحاسبة المالية مع المعايير المحاسبية الدولية**
  - أولا : المنظمات و الهيئات المحاسبية المحلية و الدولية
  - ثانيا : إطار إعداد و عرض البيانات المالية
  - ثالثا : أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية

الخاتمة :

قائمة الموضوعات الأساسية :

الموضوع	الصفحة
أساسيات المحاسبة المالية	2
منهاج المحاسبة المالية	4
مبادئ المحاسبة المالية و خصائص المعلومات المحاسبية	6
ماهية عمل المحاسب كمهنة	7
مرجعية عمل المحاسب كمهنة	8
دراسة الأحكام العامة لطبيعة عمل المحاسب	8
ماهية التقارير ـ نظرة عامة ـ	10
فعالية التقارير المحاسبية في مجال الرقابة و تقييم الأداء	13
أساليب إعداد التقارير	14
المنظمات و الهيئات المحاسبية المحلية و الدولية	15
إطار إعداد و عرض البيانات المالية	16
أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية ـ	19

➢ الديباجة :

لقد أكد المختصين في مجال المحاسبة بأن هذه الأخيرة كفكر يقوم على مجموعة من التوجهات، الأسس والمبادئ النظرية التي تمثل الإطار النظري و الفكري التحليلي، و هذا ما يهتم به رواد العلوم المحاسبية، و كذلك تهتم به الجامعات والمعاهد والمدارس التدريبية. إذن فالمحاسبة عرفت من خلال الممارسات كتطبيق تقوم على مجموعة من المعايير والنظم والإجراءات والآليات التي تطبق في الواقع العملي لتحقيق الأغراض الأساسية لها. ولكن مع تطور النظريات المحاسبية من حقبة لأخرى ، وجد الممارسين بأن الواقع العملي يظهر أن هناك بعض الاختلافات بين ما تدريس المحاسبة وبين التطبيق، بل و بين الباحثين أن هذا العلم يحتاج إلى مجموعة من الإرشادات والتوجيهات المهنية التي تساعد المحاسب في تحقيق العمل المحاسبي المنشود من خلال تطوير مناهج مهنته على المستوى الكلي.

وتختص هذه المحاضـــرات بتناول الجوانب النظرية، الفكرية و التطبيقية للمحاســبة المالية في الواقع العملي، وهي تســاعد المهتمين بالمجال المحاسـبي وكذلك المتابعين لعلم الإدارة ليكونوا على علم تام و وافي عن علم المحاسـبة وطرق تشـغيل النظام المحاسـبي باسـتخدام التشغيل اليدوي و الآلي. وتأسيسا لما سبق ذكره، يبقى السؤال المطروح كالآتي : **ما هي المتطلبات النظرية، الفكرية و القانونية لتطوير آليات المحاسـبة المالية المتقدمة في ظل المسـتجدات البيئية المتغيرة ؟** و للإجابة على هذا التسـاؤل، سـنسـتعرض مجمل القضـايا الملحة للمحاسـبة المالية الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة.

- **المبحث الأول : الإطار العام للمحاسبة المالية ـ نظرة موضوعية ـ**

يواجه المحاسب عند إعداد البيانات و المعلومات و القوائم المالية تساؤلا حول كيفية إعداد البيانات المحاسبية، و عرضها، وإختيار الوسيلة المحاسبية المقبولة، و مقدار و نوع المعلومات المحاسبية التي تقدم. و الشكل العام الذي تقدم به، لتكون ذات فائدة لصناع القرار. و يهتم أصحاب المصالح و العلاقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و صفاتها، و طرق عرضها و نشرها، و التغيرات التي تطرأ خلال الزمن.

أولا : أساسيات المحاسبة المالية

يتسم هذا العصر بأنه عصر المعلومات، يعني أن كل المؤسسات و الشركات بإختلاف طبيعة نشاطها أو شكلها القانوني، من مهامها هو العمل على تطوير نظام المعلومات لديها من أجل الوصول نحو الأهداف المسطرة و المنشودة. و عليه، فإن المحاسبة تعتبر أحد أهم فروع المعرفة، التي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات داخل أي مؤسسة، أي أن النظام المحاسبي كنظام للمعلومات يهتم بتوفير البيانات والمعلومات عن أداء الشركات، سواء للإستخدام الداخلي للشركة أو الاستخدامات الخارجية .

- نشأة المحاسبة و تطورها : (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة التعليم عن بعد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، ص : 2)

بداية المحاسبة مع بداية التبادل التجاري بين الأفراد والوحدات، فكان هدفها في البداية حفظ البيانات والعمليات فقط للإستخدام الفردي (إستخدام صاحب الشركة) ، ثم تطورت إلى وظيفة إمساك الدفاتر (عمليات تسجيل الأحداث والمعلومات الإقتصادية) تتم في الشركة أولاً بأول وقت حدوثها، وهي فقط عملية تسجيل روتيني بحت وتطورت الآن مع الأبحاث والدراسات إلى علم له أصوله ومبادئه وقواعده ومفاهيمه .

1- ماهية المحاسبة : سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم و التعريفات المتعلقة بعلم المحاسبة كالآتي :

1.1.مفهوم المحاسبة : هي علم يشمل مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات (المصاريف)، ومن ثم إستخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وبيان مركزها المالي في هذه الفترة . بمعنى أن المحاسبة هو علم وفن لتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الصفة المالية وفق تسلسل حدوثها التاريخي بأسلوب مفيد واستخلاص نتائجها وتحليلها . (**أنظر إلى :** أميرة متي أرزوقي، حنان عبد الغني، **" مبادئ المحاسبة "** ، هيئة التعليم التقني، المعهد التقني، قسم المحاسبة، نينوى، 2011، ص : 1).

2.1.تعريفات المحاسبة : من بين التعريفات الواردة في أبحاث المختصين كما يلي : (**أنظر إلى :** مهند أبو محفوظ، **" منهاج المحاسبة المحوسبة- إدرة معلوماتية- الفصل الأول-الوحدة الأولى-مدخل إلى المحاسبة "** ، ص : 2).

- المحاسبة : هي **"علم لأنها تستخدم مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس والنظريات، وهي فن لأنها تطبق ذلك العلم بطريقة فنية، بحيث تصنف وتعرض وتبوب من خلال القائمين على عملية التطبيق، وجعل البيانات أكثر فائدة لأصحاب العلاقة".**
- في عام 1966 عرفت جمعية المحاسبة الأميركية(**AAA**)المحاسبة: **"على أنها عملية تحديد وقياس وإيصال المعلومات الإقتصادية (المالية)، بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين أحكام وقرارات مبنية على معلومات سليمة".**
- تفهم المحاسبة عموما : **"بأنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص بتحديد وقياس وتسجيل البيانات المتعلقة بالوحدات الإقتصادية لتقديمها لذوي العلاقة".**

من خلال هذه التعريفات الثلاثة، يمكن تمثيل الأنشطة المحاسبية الثلاثة إلى: (أنظر إلى : مهند أبو محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص : 2).

- ✓ نشاط التحديد(مدخلات-بيانات): تحديد الأحداث الإقتصادية التي تؤثر على المؤسسة حتى يتم الإعتراف بها محاسبيا تربط الأحداث بالعمليات المالية.
- ✓ نشاط القياس والتسجيل(معالجة البيانات): تسجيل تلك الأحداث الإقتصادية المعترف بها وتصنيفها وتلخيصها.
- ✓ نشاط التوصيل (مخرجات -معلومات): إعداد القوائم المالية لخدمة المستخدمين.
- ✓ المحاسبة كما عرفتها APB: بأنها نشاط خدمي وظيفته توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدات الإقتصادية لأنه تفيد في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

- التعريف الرابع : **"هي نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات عن الأحداث الإقتصادية لإحدى الشركات للأطراف المستفيدة"**. (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، مرجع سبق ذكره، ص : 2)

ومن هذا التعريف يمكن أن نقول : (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، مرجع سبق ذكره، ص : 2)

- **المحاسبة نظام للمعلومات "Information system"** : فهناك جزئين في التعريف هما :

- أ/ **النظام :** مجموعة من الأجزاء والمكونات التي تتفاعل معاً وتتكامل في ظل مجموعة من القواعد والمبادئ في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف والأجزاء وهي : (مدخلات - معالجه - مخرجات) أو (Input process output) أو (الأحداث الاقتصادية) (الدورة المحاسبية) (القوائم والتقارير المحاسبية) .
- **ب/ المعلومات :** كلمة معلومة تعني أنها مرتبطة بإتخاذ قرار، وبالتالي نجاح أي نظام للمعلومات يتوقف على إنتاجه للمعلومات فقط ، بل يقاس أي نجاح للمعلومات وخاصة النظام المحاسبي في مدى تأثير المعلومات كمخرجات من النظام المحاسبي على مستخدمي هذه المعلومات، لأنه إذا كانت هذه المعلومات تؤثر بطريقة سليمة ومفيدة على متخذي القرارات سيصبح النظام المحاسبي جيد التصميم ويحقق هدفه في النهاية .

- **تتمثل مدخلات النظام المحاسبي في البيانات الكمية المتعلقة بالأحداث الإقتصادية للشركة :** لأن الأحداث الاقتصادية للشركة تتم مع أطراف أخرى أو حتى الأحداث الإقتصادية داخل الشركة نفسها لا بد من التعبير عنها في النظام المحاسبي وتسجيلها وقياس تأثيرها على المخرجات ، فهذه البيانات الكمية ممكن أن تكون قابلة للقياس النقدي أو إستخدام العملة ، أو بيانات غير كمية كساعات تشغيل الآلات وعدد الأطنان والوحدات التي يتم شراؤها ، وحتى هذه البيانات لا بد من التعبير عنها بإستخدام وحدة النقد لأن المحاسبة لغة الأرقام .
- **معالجة المدخلات من خلال الدورة المحاسبية :** ومعالجة المدخلات للأحداث الإقتصادية يتم التعبير عنها بوحدة النقد، ثم معالجتها في الدورة المحاسبية وتسجيل البيانات بإستخدام قواعد معينة وتبويبها وتصنيفها لأخذ الخلاصة أو الأرصدة النهائية لهذه الأحداث على المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها من ربح وخسارة وإظهارذلك في قوائم وتقارير مالية يخرجها النظام المحاسبي وتصل إلى الأطراف المستفيدة منها .
- **يتم توصيل مخرجات النظام المحاسبي عن طريق القوائم والتقارير المحاسبية :** إلى جميع الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية حيث تعد مخرجات النظام المحاسبي كمدخلات لنظام القرار لمستخدمي تلك المعلومات .

- التعريف الخامس : (**أنظر إلى :** حسين حسين شحاتة ، **" أساسيات المحاسبة المهنية و عمل المحاسب في مجال التطبيق"** ، أستاذ المحاسبة بكلية التجارة، جامعة الأزهر، محاسب قانوني، خبير إستشاري في المعاملات المالية الشرعية، مصر،ص : 4).

"مفهوم المحاسبة كمهنة، بمعنى إثبات كافة معاملات الشركة في الدفاتر والسجلات من واقع المستندات المختلفة واستخراج معلومات محاسبية مختلفة تساعد في أغراض مختلفة". ويمكن تصوير ذلك بيانيا على النحو التالي :

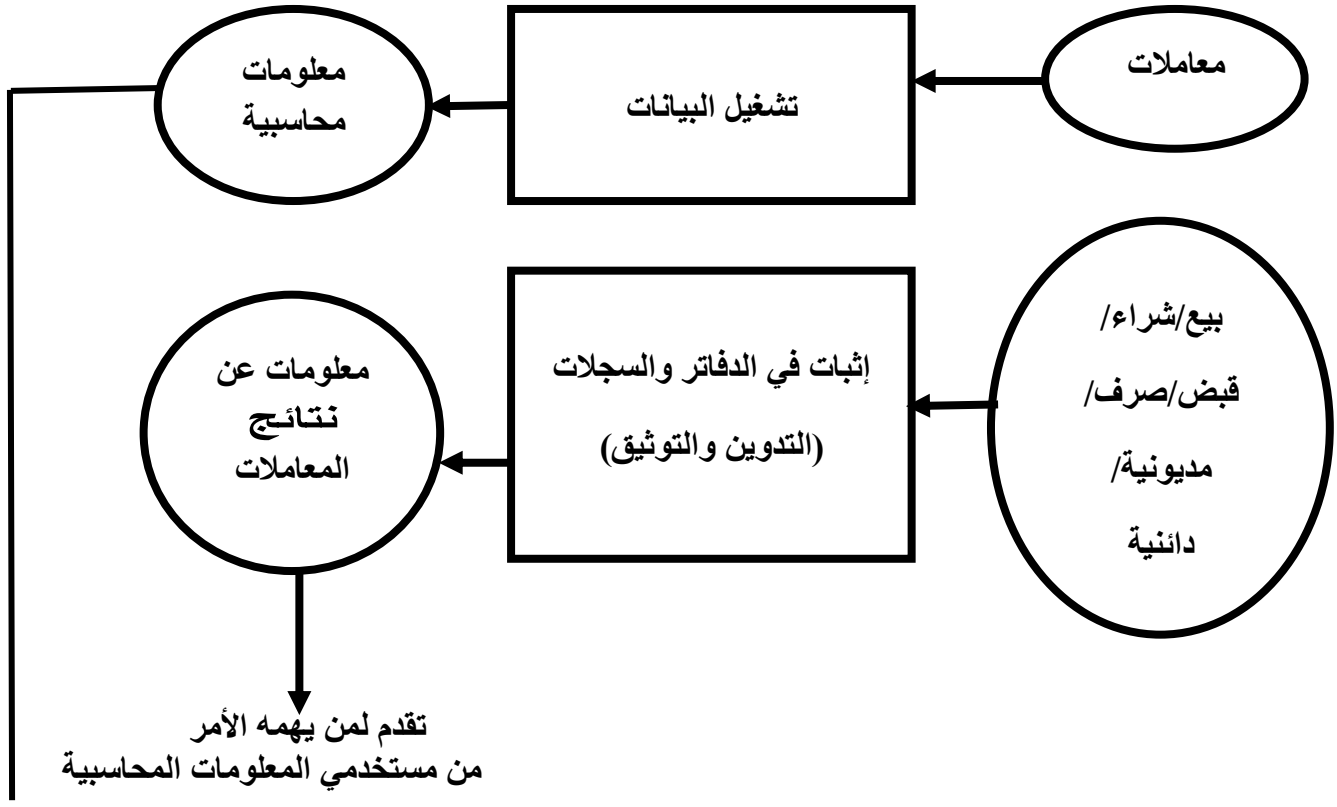

3.1.الفرق بين وظيفة إمساك الدفاتر والوظيفة المحاسبية:

إمساك الدفاتر هو بداية المحاسبة وهي عملية روتينية بحتة يمكن أن يقوم بها أي شخص ، أما الوظيفة المحاسبية فمفهومها أكبر وأشمل، فتهتم بتحليل وتقييم وتصميم وتنفيذ ومتابعة نظم المعلومات المحاسبية حتى يستطيع النظام المحاسبي أن يستوعب المشاكل والأحداث الإقتصادية وخصوصاً في هذا العصر نتيجة التطور التكنلوجي في وسائل المبادلات التجارية وإستخدام الحاسب الآلي . (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، مرجع سبق ذكره، ص : 2)

2- فروع المحاسبة : (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 3-4)

- **المحاسبة المالية:** **أهم الفروع ويهدف إلى توفير معلومات وقوائم وتقارير لأطراف خارج الوحدة** كما نشاهد في الجرائد اليومية القوائم والتقارير المحاسبية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات) في الحقوق الملكية ، فكل قائمة منها توفر معلومات لإستخدامات معينة أو تخاطب طرف من الأطراف المستفيدة ، فمثلاً أول أهداف نظام المحاسبة المالية هو تحديد العمليات نتيجة أداء الوحدة عن فترة ماضية من ربح أو خسارة فهذه توفرها قائمة الدخل، وبالإضافة إلى المعلومات المالية فهناك معلومات غير مالية في تقرير مجلس الإدارة لأنه يخاطب أصحاب رأس المال ويعطونهم تقرير ذمة .
- **المحاسبة الإدارية :** **هدفها توفير معلومات ذات خصائص معينة لأطراف داخلية متمثلة في إدارة المؤسسة** بجميع مستوياتها ، فهي معلومات داخلية تفصيلية وتحليلية وسرية لأنها خاصة بإدارة المؤسسة، لا ينبغي خروجها خارج المؤسسة لأنه سيكون هناك خطورة عليها لأنها أسرار داخلية .
- **محاسبة التكاليف :** **هدفها توفير بيانات تكليفية ومعلومات تكليفية خاصة بتكلفة الإنتاج والتخطيط لمنتجات مستقبلية أو التسعير** فلا بد من معرفة التكاليف المقدرة للمؤسسات لكي نستطيع أن نسعرها، فهذه هدفها إداري وداخلي أكثر من أنه خارجي، وهي تخدم المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، ونستطيع القول أن المحاسبة المالية محاسبة خارجية والمحاسبة الإدارية محاسبة داخلية ، أما محاسبة التكاليف فتركز في المقام الأول على خدمة أغراض داخلية ولكن أيضا ممكن أن تخدم المحاسبة المالية لخدمة أهداف خارجية .
- **المحاسبة الحكومية :** **نظام محاسبي لتحقيق الرقابة على التصرفات المالية للوحدات الحكومية** طبقاً للقواعد والقوانين المنظمة وتحديد مدى الإلتزام بالإعتمادات المخصصة بالموازنة العامة للدولة .
- **محاسبة الزكاة و الضرائب:** **تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي إذا كانت الشركات خاضعة للضريبة أما إن كانت خاضعة للزكاة فلا بد أن يكون هناك نظام زكوي** لتحديد الوعاء الزكوي و الضريبة طبقاً للشريعة .
- **المراجعة : إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة وصدق القوائم والتقارير المحاسبية.**
- **النظم المحاسبية : وهو خاص بتحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية .**

ثانيا : منهاج المحاسبة المالية

1- أهداف المحاسبة : (**أنظر إلى :** مهند أبو محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص : 3).

- توفر المحاسبة المعلومات المالية التي توضح نتيجة أعمال المؤسسات من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.
- توفر المحاسبة المعلومات عن الوضع المالي للمؤسسة والذي يقصد به ما تمتلكه المؤسسة من أصول (ممتلكات) ومصادر تمويل هذه الأصول في تاريخ معين.
- توفر المحاسبة المعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية للمؤسسة والتي تساعد في معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها.
- توفر المحاسبة المالية المعلومات المالية التي تساعد على التحليل المالي وتساعد أيضا على التنبؤ بالقوة الإيرادية للمؤسسة.
- تمكن المحاسبة إدارة المؤسسة من القيام بالوظائف المختلفة من تخطيط ورقابة وتنظيم وإتخاذ القرارات السليمة.
- توفر المحاسبة معلومات مالية وغير مالية يمكن إستخدامها كأداة لخدمة المجتمع .

2-أهداف نظام المحاسبة المالية : (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، مرجع سبق ذكره، ص : 4)

- **تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن الفترات الزمنية المختلفة الماضية :** وهذا الهدف يوجد بقائمة الدخل ، ففي أي قوائم مالية يتم تحقيقه وقراءته من قراءة قائمة الدخل التي تطرح تكلفة المبيعات ويأتي مجمل الربح وتطرح المصاريف الأخرى ويأتي الربح .
- **تحديد المركز المالي في لحظة زمنية معينة :** للتعرف على ما للمؤسسة من ممتلكات وإلتزامات في تلك اللحظة فكأنها صورة فوتغرافية للمؤسسة من ممتلكات وأصول وما علية من إلتزامات المركز المالي في هذه اللحظة .
- **توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمساعدة على التخطيط ورسم السياسات :** للفترة أو الفترات القادمة لكي نعرف مستقبل الوحدة الإقتصادية .
- **توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المؤسسة والمحافظة على ممتلكاتها :** من الضياع والتلاعب والإختلاس : لكي نخرج بمعلومات سليمة ودقيقة وصحيحة ونحافظ على الأمانات التي بأيدينا .
- **الإحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المؤسسة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة :** فلا بد من وجود هذه السجلات عند المسائلة وتقديم التقرير المالي للمهتمين كيوم إنعقاد الجمعية العمومية للشركة فعند التحقق من بند معين

أو إستفسار لا بد من وجود مستندات تدل على تأكيد صدق المحاسب ، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من القيام بوظائف محاسبية مختلفة.

3-وظائف المحاسبة المالية : (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، مرجع سبق ذكره، ص : 4)

لكي نقيس ونحقق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي وهي : **(توفير معلومات سليمه ومفيده لمتخذ القرارات)**، والمعلومات عباره عن : **(الاهداف التي تتبع نظام المحاسبة)** وهي : **تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة وتصوير المركز المالي للمساعدة في اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة** ، وتقوم المحاسبة المالية بالعديد من الوظائف من أهمها :

- **قياس الموارد و الممتلكات :** أي تحديد قيمتها ومقدارها في لحظه زمنية معينة ، وتتمثل موارد أي مؤسسة في جميع الممتلكات الخاصة بها بما فيها الحقوق التي تكون لها قبل الغير ويطلق على هذه الموارد في المحاسبة إصطلاح الأصول (الذي يتطلع إلى قياس الموارد والممتلكات وقياس الالتزامات على المؤسسة الذي هو المساعدة في قياس المركز المالي للمؤسسة قائمة المركز المالي بجانبيها التي هي الأصول والإلتزامات، ولابد أن يكون هناك نظام أو وظيفة معينه ونظام قائم على قياس الموارد والممتلكات)، فكل الممتلكات (الأصول) التي تبع المؤسسة لا بد أن يكون هناك سجلات تسجل فيها ونحافظ عليها ونقيسها في لحظة معينة بعد كل التغيرات التي ممكن أن تحدث عليها بالزيادة أو النقصان نتيجة التعاملات التي تتم عليها ، لأننا نحصل على الأصول والممتلكات لكي نستخدمها في النشاط الأساسي فأحياناً نشتري أصولاً جديدة ونهتلك أصولاً قديمة وهكذا إحلال وإستبدال فلا بد من قياسها وتسجيلها في الدفاتر .
- **قياس الالتزامات على المؤسسة :** وتتمثل في الحقوق التي على المؤسسة للغير بخلاف ملاكها والتي يطلق عليها محاسبياً إصطلاح حقوق الملكية ، والمقصود بقياس الإلتزامات تحديد قيمتها أو مقدارها في لحظة زمنية معينة (هذه الوظيفتين الأولى والثانية هدفها المساعدة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف المحاسبة المالية وهو تصوير المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة) والإلتزامات على المؤسسة للملاك نسميها حقوق ملكية وللغير نسميها خصوم .
- **قياس التغيرات في الموارد والحقوق :** يترتب على قيام المؤسسة بممارسة نشاطها الإقتصادي إستخدام الموارد المتاحة لها مما يؤدي لحدوث تغيرات في قيمها من لحظة زمنية لأخرى ، فالغرض قيام المؤسسة بإنتاج سلعة أو تأدية خدمة فلا بد وأن تستخدم مورداً إقتصادياً يمكن الحصول عليه إما نقداً او بالآجل ، وهي بذلك تستبدل مورد إقتصادي بمورد إقتصادي آخر أو الإلتزام بسداد القيمة في وقت لاحق ، ويترتب على عمليات التبادل هذه تغيرات في تشكيل الموارد والإلتزامات وحقوق الملكية وهي قيمة أو مقدار كل منها ، وهي ما تعنى المحاسبة المالية بقياسه ومن ثم تحديد الأرباح والخسائر (أي تعاملات مع أطراف خارجية لابد أن يترتب عليها تغيرات في الحقوق والإلتزامات سواء بالزيادة أو النقصان وفي النهاية لا بد أن يكون التأثير متساوي على الطرفين الأصول والإلتزامات، فلكي نبيع سلعة لا بد أن نشتريها إما نقدا أو على الحساب من مورد ونبيعها على عميل فيحصل تغيرات على هيكل الممتلكات والأصول .
- **تخصيص التغيرات على فترات زمنية معينة :** أي إن القياس المحاسبي للتغيرات التي تطرأ على الموارد والحقوق ، فلابد من تخصيصها لفترات زمنية محددة بحيث تمكن من قياس كفاءة الأداء ونتائج الأعمال خلال كل الفترة (هذه التغيرات يتم تسويتها في فترات مختلفة فممكن أن أتعاقد على بيع بضائع لمدة كذا شهر مستقبلاً فمن الأفضل أن نقسم المبيعات طبقاً للفترات التي سوف تتحقق فيها ، فمثلاً لا أقدر أن أتعاقد اليوم مع مبيعات لمدة 6 أشهر مستقبلية فهذه الست أشهر ممكن أن تدخل في سنتين ماليتين ، فلا بد من تخصيص هذه التغيرات على الفترات الزمنية التي سوف تتحقق فيها لكي تكون هناك معلومات تعبر بصدق عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة .
- **التعبير عن العمليات في صورة نقدية :** نظراً لعدم قابلية تجميع الأشياء غير المتجانسة للتجميع الرياضي فإنه يتم اللجوء إلى النقود كمعيار موحد يمكن التعبير به عن الأشياء غير المتجانسة في صورة وحدات قياس متجانسة .
- **إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة :** فوظيفة الإيصال تبدأ من حيث تنتهي وظيفة القياس وتدور حول القوائم المالية التي تعكس نتائج أعمال المؤسسة في لحظة زمنية معينة والتي يتم إعدادها لخدمة أطراف متعددة مهتمة فيها سواء من داخل أو خارج المؤسسة .

4-المتطلبات القانونية للسجلات المحاسبية : (**أنظر إلى :** مهند أبو محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص : 4).

- دفتر اليومية: يجب أن تتوفر فيه الشروط القانونية الآتية:
  - ✓ يتم ترقيم صفحاتها بشكل متسلسل وختمها من مراقب السجل التجاري.
  - ✓ الإحتفاظ بها بعد ختمه بعشر سنوات.
  - ✓ يدب تنظيمها بحسب التاريخ وبلا بياض ولا فراغ ولا نقل إلى الهامش ولا محو ولا تحشية بين السطور.
- دفتر صور الرسائل.
- دفتر الجرد والميزانية: هذا ولم يحدد القانون شكلا للدفاتر القانونية، وإنما ترك حرية إختيار الشكل للتاجر بحيث يتناسب الدفاتر مع عمله.

5-الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية : (**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 2-3)

- **مستخدم داخلي (إدارة المؤسسة) :** بجميع مستوياتها الإدارية (إدارة عليا، وسطى وتنفيذية، دنيا) فكل إدارة من هذه الإدارات لها إحتياجات من المعلومات فلا بد من توفيرالمعلومات لكل المشاكل الإدارية .
- **المستخدم الخارجي (جميع الأطراف الأخرى بخلاف إدارة المؤسسة) :** ويستهدفهم نظام المحاسبة المالية أساساً لأنه يتعامل مع بيئة خارج المؤسسة مثل :

- **أ/ أصحاب المؤسسة أو الملاك أو المساهمون .**

- **ب/ المستثمرون المحتملون :** لأننا نحاول أن نجذبهم لكي يستثمرون في المؤسسة و لكي يزيد قيمتها.
- **ج/ المقرضون .**
- **د/ الموردون .**
- **هـ/ الأجهزة الحكومية .**
- **و/ العملاء .**
- **ز/ العاملون .**
- **ح/ الرأي العام .**

وكل واحد منهم ينظر للقوائم المالية والتقارير والمعلومات المحاسبية من وجهة نظره الخاصة به ، فالملاك يهتمون بمعدل العائد المتحقق على إستثماراتهم في المؤسسة ومقدار الربح المتحقق ومدى كفاءة الإدارة في إدارة أموالهم ، والمستثمرون المحتملون يستخدمون المعلومات والقوائم والتقارير لينظروا هل هذه الشركة جيدة وهل سيشترون أسهمها ، والمقرضون يهمهم قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها في الوقت المحدد ، والموردون يهتمون بقدرة المؤسسة على السداد والوفاء بإلتزاماتها ، والأجهزة الحكومية والرقابية الخاصة بمصلحة الضرائب والزكاة وهكذا العاملون .

ثالثا : مبادئ المحاسبة المالية و خصائص المعلومات المحاسبية

(**أنظر إلى :** أبو يوسف العنزي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 3)

1- خصائص المعلومات المحاسبية :

لكي تكون المعلومات مفيدة للمستخدمين فلا بد أن تتصف بالخصائص التالية :

- **الملائمة :** أهم خاصية فيجب أن ترتبط المعلومات بصورة مباشرة ومفيدة بالحدث الذي صممت من أجله، فتكون المعلومات والتقارير المُعدة لحل مشكلة ما مرتبطة بالمشكلة محل القرار وليست تقيس معلومات خاصة بمشكلة أخرى .
- **الوقتية :** تقديم المعلومة في الوقت المناسب فلا تُقدم في وقت متأخر، وبالتالي ضياع الفرصة ، لأننا اليوم في عصر المعلومات والبقاء في الماضي كان للأقوى والأكثر نفوذاً أما اليوم في عصر المعلومات فالبقاء للأسرع في الحصول على المعلومة ، في الوقت المناسب بمعنى آخر يجب أن تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات وحتى لو كانت هذه المعلومات أقل دقة أو معلومات إحتمالية، لكن تقدم في الوقت المناسب أفضل من أنها تكون أكثر دقة لكن تقدم في وقت متأخر وبالتالي إنعدمت الفائدة منها وضياع الفرصة أساساً في اتخاذ القرار.
- **القابلية للتحقق : (وحدة الاستدلال) :** فلو كانت هذه المعلومات والقوائم والتقارير قدمت لشخصين على نفس المستوى من التأهيل العلمي وبإستخدام قواعد ومقاييس واحدة لابد أن يصلوا إلى نفس الإستدلال والنتيجة .
- **الموضوعية : (البعد عن التحيز) :** البعد عن الحكم الشخصي والتحيز لطرف من الأطراف ، والموضوعية من أهم الخصائص لأنها لو ضاعت فستكون المعلومات غير مفيدة وغير سليمة لإتخاذ القرار .
- **الصحة والدقة (الصدق) :** لا بد أن تكون المعلومات صحيحة لتعبر بصورة صحيحة عن الأحداث التي تشتمل عليها أو تعبر عنها ودقيقة فلا يوجد أخطاء حسابية عن عمد أو عن سوء إستخدام للأدوات .
- **القابلية للقياس الكمي (التعبير بوحدات النقد) :** المحاسبة لغة الأرقام، فالتعبير عن الأحداث الإقتصادية والمحاسبة تكون بوحدة نقد وتفترض ثباتها لأنها لا تأخذ في الإعتبار التغيرات في القوى الحقيقية للنقود أو التغيرات في مستويات الأسعار ونقصد هنا العملة المستعملة.

2- مبادئ المحاسبة :

نظام المحاسبة المالية يهدف إلى توفير معلومات لأطراف خارج الوحدة للملاك والمقرضين والعملاء والجهات الحكومية أو الرقابية ، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة للأطراف والمستخدمين الخارجيين فلا بد أن تكون هناك مبادئ محاسبية واحدة يتم الإلتزام بها عند إعداد القوائم والتقارير المالية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية :

- **مبدأ الوحدة المحاسبية** (مبدأ الشخصية المعنوية المستقلة للوحدة المحاسبية عن مُلاكِها) : ويعني أنه بمجرد توقيع عقد الشركة وإيداع رأس المال من المُلاك أصبحت للمؤسسة الإقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن أصحابها فيمكن أن تقاضي ويمكن أن تقاضى من الغير، وبمعنى آخر الوحدة المحاسبية تعني بمجرد تكوين الشركة رسمياً وإشهارها يولد لهذه الشركة المعادلة المحاسبية ويكون لها أصولها وممتلكاتها وعليها إلتزاماتها إتجاه الغير .
- **مبدأ الوحدة النقدية :** يتم التسجيل والتقرير والتلخيص بإستخدام بيانات مالية معبر عنها بقيم التعبير عن الأحداث الإقتصادية للمؤسسة بإستخدام وحدة نقد ثابتة، لأن المحاسبة لغة أرقام فيتم التسجيل للعمليات القابلة للقياس الكمي والنقدي، فمبدأ الوحدة المحاسبية أو الوحدة النقدية أو مبدأ التكلفة التاريخية يعني أن المحاسبة تلتزم بالقيمة المدفوعة وقت إقتناء الأصل أو وقت حدوث العملية التي بها مستند يدل على إتمام هذه العملية لو مضت التكلفة التاريخية ، فلو اشترينا أرض اليوم بـ 100 ألف دج ستظل مسجلة في الدفاتر بـ 100 ألف دج لمدة سنوات قادمة لأن المستند الدال على إتمام هذه العملية مسجل فيه التكلفة وقت حدوثها بغض النظر عن إرتفاعها وانخفاض الأسعار، بعد ذلك نفترض أيضاً الإستمرارية بمعنى أني أفترض أن المؤسسة مستمرة في أعمالها إلى مالا

نهاية أو إلى أن يثبت العكس فأفترض أن الوحدة المحاسبية أو الوحدة الشخصية المعنوية مستقلة للوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى عدد غير محدد من السنوات لأن الربح أو الخسارة الحقيقية يتم تحديدها عند تصفية المؤسسة .

- **مبدأ الفترات المحاسبية المتساوية :** بعد الإستمرارية فلا نستطيع الإنتظار فترات طويلة جداً دون تحديد ربح أو خسارة أو تقييم الأداء في نهاية كل فترة فنقسم العمر الإفتراضي لهذه الوحدة الغير محدد سنوات إلى فترات متساوية تبقى (سنه مالية) يعني في نهاية أي سنه 12 شهر من عمر المؤسسة يتم إعداد التقارير والقوائم المالية وتوصيل المعلومات عن أداء هذه الوحدة في نهاية هذه الفترة وتبقى 12 شهر وطبقاً لقانون البورصة وسوق المال يتم إعداد القوائم المالية مؤقتة (قوائم مالية فترية مؤقتة كل ثلاث شهور) حتى يتم المتابعة وإتخاذ قرارات الإستثمار أولاً بأول ، لكن القوائم المالية النهائية والمعتمدة بصورة دقيقة تكون في آخر السنة .
- **مبدأ المقابلة :** في نهاية كل فترة تتم مقابلة إيرادات هذه الفترة بالمصاريف التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات وتحديد نتيجة الأعمال في نهاية كل فترة من ربح أو خسارة وهو مبدأ الاستحقاق .
- **مبدأ الاستحقاق :** فكل فترة تتحمل ما يخصها من إيرادات و مصاريف بغض النظر عن عملية السداد أو التحصيل .
- **مبدأ التحقق أو الإعتراف بالإيراد :** يتم الإعتراف بالإيراد عند إتمام عملية البيع وإنتقال ملكية البضاعة المباعة إلى المشتري ، بالرغم أن بعض الوحدات يتم الإعتراف بها في الإيراد بمجرد الإنتاج مثل شركات البترول أو المعادن لأن عملية البيع مضمونة فبمجرد الإنتاج يكون الإيراد قد تحقق ، لكن بصفة عامة في أغلب الشركات يتم الإعتراف بالإيراد وتسجيله في الدفاتر بعد إتمام عملية البيع وليس الإنتاج .
- **مبدأ الثبات أو التجانس :** فلو إستخدمنا طريقة معينة في تقييم الأصول أو تحديد المصاريف والإيرادات فلا بد من الثبات في إستخدام هذا المبدأ من سنة لأخرى ، فلا نستخدم طريقة معينة لتقييم المخزون وفي السنة الثانية طريقة أخرى.
- **مبدأ الحيطة والحذر أو التحفظ :** المحاسب يأخذ في الإعتبار الخسائر المحتملة دون المكاسب المحتملة ، فنعمل مخصص أو إحتياطي لمواجهة الخسائر المحتملة في الفترات القادمة نتيجة العمليات التي تمت في هذه الفترة دون أخذ المكاسب المحتملة في الحسبان .
- **مبدأ الأهمية النسبية :** فنوفر المعلومات بحيث أن الإستفادة من المعلومة تفوق تكلفة إعداد المعلومة .
- **مبدأ الإفصاح الكامل والشامل عن المعلومات دون الإضرار بجميع الأطراف .**

3- الفروض المحاسبية : (**أنظر إلى :** مهند أبو محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص : 6).

تعرف الفروض المحاسبية عموما: **"بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، ولكنها تكون أساسا للإطار الفكري يصلح للإستدلال والتوصل إلى النتائج محاسبيا".**

*ويعرف (**الفرض**) بشكل خاص: **"هو الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الإستنتاج أو من أجل نظام فلسفي أو مدرسة فكرية أو ما شابه ذلك ".**

*من أكثر الفروض المحاسبية قبولا:

- فرض الوحدة المحاسبية المستقلة: يستند هذا الفرض إلى حقيقة مفادها إستقلالية المؤسسة (الوحدة الإقتصادية)عن مالكيها أو الذين يتولون إدارتها ماليا وقانونيا وإجتماعيا وغيرها .
- فرض وحدة القياس النقدي: ومفاده أن المحاسبة المالية تعترف وتثبت في سجلات المؤسسة الإقتصادية فقط تلك العمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد(الدينار مثلا).
- فرض الاستمرارية: مفاده أن المؤسسة مستمرة في عملياتها إلى وقت غير محدد ما لم توجد أدلة تثبت عكس ذلك .وهذا يعني أن المؤسسة وجدت لتستمر، ويساعد هذا الفرض في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة.
- الفترة المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أنه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة فترات زمنية متساوية (سنوية عادة) تجد في نهاية كل منها قراءات تقيس مدى تقدم المؤسسة في شكل قوائم وبيانات مالية مما يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ وتقديم معلومات بشكل أسرع.

- **المبحث الثاني : الإطار العملي لعمل المحاسب مهنيا – منظور تنظيمي –**

(**أنظر إلى :** حسين حسين شحاتة ، **" أساسيات المحاسبة المهنية و عمل المحاسب في مجال التطبيق"** ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 5-9).

أولا : ماهية عمل المحاسب كمهنة

يتمثل عمل المحاسب في مجال التطبيق في الآتي :

- فهم طبيعة المعاملات التي تتم (بيع/شراء/قبض/ صرف/ مديونية/ دائنية / مقايضة) من خلال (نظم العمل/إجراءات العمل/ لوائح العمل/ قواعد العمل).
- تجميع (المستندات /الوثائق /العقود) المؤيدة للمعاملات.

أي معاملة لها طابع مالي لابد من وجود مستند يتوافر فيه الشروط المتعارف عليها قانونا وعرفا وشرعا.

- الإثبات / التدوين / التقييد / التسجيل للمعاملات السابقة في مجموعة معينة من الدفاتر والسجلات حسب النظام المحاسبي المختار وفق أسس وقواعد ومعايير محاسبية.

معاملات مستندات الدفاتر والسجلات

- تبويب / تلخيص / ترتيب / تنظيم البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات بطرق معينة حتى يُنتفع منها مثال ذلك:

كل عمليات البيع ← تسجل في ← دفتر المبيعات

كل عمليات المشتريات ← تسجل في ← دفتر المشتريات

كل عمليات المقبوضات النقدية ← تسجل في ← دفتر النقدية / خانة المقبوضات

كل عمليات المدفوعات النقدية ← تسجل في ← دفتر النقدية /خانة المدفوعات

- قياس حقوق المتعاملين مع المنشأة ومنها على سبيل المثال:

- حقوق الغير مع الشركة.
- الحقوق على الغير للشركة.
- قياس قيم الأصول.
- قياس قيم الالتزامات على الشركة.
- قياس الربح / الخسارة.
- قياس المركز المالي.

- إعداد القوائم المالية والتقارير المالية ومن أهمها ما يلي :

- **قائمة الدخل :** وتعكس نتائج الأعمال من ربح أو خسارة.
- **قائمة المركز المالي :** وتعكس كلا من الموجودات / الالتزامات / صافي حقوق الشركة.
- **قائمة التدفقات النقدية (حركة النقدية) :** وتعكس كلا من النقدية الداخلة والنقدية الخارجة (cash in – cash out)، مثل المقبوضات / المدفوعات خلال الفترة وما نجم عنهما من فائض نقدي.
- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية :** وتعكس كلا من الإضافات والمسحوبات على رأس المال ومنها الأرباح والخسائر والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

- توصيل المعلومات المحاسبية الي مستخدميها:

العرض والإفصاح عن ما أسفرت عنه المعاملات خلال الفترة وتوصيلها إلى من يعنيه الأمر في صورة قوائم وتقارير نمطية أو حسب الطلب.

- تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية:

يجب على المحاسب أن يشرح ويفصل ويوضح ما تعنيه القوائم والتقارير حتى يستطيع المستفيد الانتفاع بها.

- التغذية العكسية بالمعلومات: وتتمثل في الآتي :

✓ الرد على استفسارات مستخدمي المعلومات.
✓ الاستجابة لما يُطلب من المزيد من المعلومات .
✓ الاستجابة لما يُطلب من التعديلات.

ثانيا : مرجعية عمل المحاسب كمهنة

من أهم مرجعية المحاسب في عمله ما يلي :

- الهيكل التنظيمي للشركة.
- التوصيف الوظيفي للعاملين.
- نظم العمل (كيف تُنفذ أنشطة الشركة).
- لوائح الشركة (الإدارية / المالية / المخازن.....).
- أسس / معايير المحاسبة الصادرة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- القوانين التي تخص العمل مثل : الضرائب / التأمينات / العمل / البورصة / هيئة الاستثمار.....
- نظم الكمبيوتر / نظم الإتصالات.
- النظام المحاسبي المختار.
- برنامج المحاسب الإلكتروني المختار.
- سلوكيات من يتعامل معهم.
- نظام معلومات الشركة.
- أي مصادر أخرى.

ثالثا :دراسة الأحكام العامة لطبيعة عمل المحاسب

1-خطوات عمل المحاسب مهنيا : تتمثل خطوات عمل المحاسب في الآتي :

- فهم طبيعة أعمال الشركة.
- وضع النظام المحاسبي الملائم بعناصره:
  - ✓ الدورات المستندية
  - ✓ الدفاتر والمستندات
  - ✓ القوائم المالية
  - ✓ التقارير المالية

- ✓ دليل الحسابات
- تشغيل النظام المحاسبي وفق الآلية السابقة:
  - ✓ تجميع مستندات.
  - ✓ التدوين.(إدخال البيانات)
  - ✓ التبويب / القياس.
  - ✓ العرض والإفصاح والتوصيل.(إخراج المعلومات)
  - ✓ التفسير والإيضاح والإجابة على الاستفسارات.
  - ✓ التقرير بغرض التغذية العكسية.
- الاستجابة لما يُطلب منه من معلومات محاسبية.
- التطوير/ التحسين المستمر.

2-التنظيم المحاسبي وعناصره :

1.2. مفهوم النظام المحاسبي :

يقوم المحاسب بتنفيذ الآلية السابقة من خلال نظام محاسبي مصمم بطريقة خاصة تتفق مع طبيعة معاملات الشركة. ويعتبر النظام المحاسبي هو الجانب التطبيقي التنفيذي لعمل المحاسب.

2.2. عناصر النظام المحاسبي : يتكون النظام المحاسبي من العناصر الآتية :

- ✓ الدورات المستندية التى تحمل البيانات.
- ✓ مجموعة الدفاتر والسجلات التي تفرغ فيها البيانات.
- ✓ مجموعة القوائم والتقارير التي تحمل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.
- ✓ التغذية العكسية بالمعلومات التي تطور تشغيل النظام وضبطه وتوجيهه.

3-طرق تشغيل النظام المحاسبي: هناك طرق مختلفة لتشغيل النظام المحاسبي من أهمها ما يلي:

- التشغيل اليدوي:

أي يقوم المحاسب بالإثبات / التبويب / التحليل / العرض والإفصاح والتفسير والتطوير يدويا بعيد عن الكمبيوتر باستخدام كلا من :

- ✓ المستندات.
- ✓ الدفاتر والسجلات.
- ✓ القوائم.
- ✓ التقارير.

-عيوب التشغيل اليدوي للنظام المحاسبي : من أهمها ما يلي :

- ✓ يتطلب وقت طويل.
- ✓ يتطلب جهد ضخم .
- ✓ تكلفته عالية.
- ✓ أخطاؤه كثيرة.
- ✓ لا يتماشي مع العصر.
- ✓ به ثغرات التلاعب.
- ✓ تأخير المعلومات.

- التشغيل الآلي الإلكتروني للنظام المحاسبي :

دور المحاسب في ظل التشغيل الإلكتروني يتمثل في :

- ✓ مراجعة البيانات قبل الإدخال.
- ✓ إدخال البيانات من واقع المستندات.

ويقوم الكمبيوتر بالآتي:-

- ✓ الإثبات.
- ✓ التحليل.
- ✓ التبويب.
- ✓ تخزين.
- ✓ إعداد القوائم والتقارير النهائية.

ثم يقوم المحاسب بالآتي :

- ✓ التوصيل.
- ✓ التفسير.
- ✓ التطوير .
- ✓ مراجعة البرنامج المحاسبي .

- خلاصة طرق تشغيل النظام المحاسبي في ظل الكمبيوتر :

يتمثل دور المحاسب في الآتي :
- ✓ إدخال البيانات من المستندات.
- ✓ تشغيل البرنامج المحاسبي الآلي بواسطة الكمبيوتر.
- ✓ التوصيل والتفسير للمعلومات الخارجة من الكمبيوتر.

و يعني ذلك أنه لا يمكن الإستغناء عن المحاسب لأنه هو الذي يقوم بالآتي :
- ✓ تجهيز ومراجعة وإدخال البيانات.
- ✓ توصيل وتفسير المعلومات .
- ✓ التغذية العكسية.

مزايا التشغيل الآلي للنظام المحاسبي
من أهم مزايا التشغيل الآلي للنظام المحاسبي ما يلي :
- ✓ توفير الكثير من الوقت والجهد.
- ✓ تقليل تكلفة تشغيل البيانات.
- ✓ قلة الاخطاء ودقة البيانات والمعلومات.
- ✓ تركيز جهد المحاسبين علي التحليل والإستنباط.
- ✓ زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.
- ✓ مسايرة تكنولوجيا العصر في الكمبيوتر و الإنترنت.
- ✓ قلة إستخدام الدفاتر والسجلات الورقية.

- **المبحث الثالث : تقارير المحاسبة المالية و فعاليتها في المراقبة و تقييم الأداء - نظرة تنظيمية –**

(**أنظر إلى :** حسين حسين شحاتة ، **" التقارير المحاسبية المهنية و دورها في المراقبة و تقييم الأداء"** ، ص ص : 3-16).

أولا : ماهية التقارير- نظرة عامة -

1- مفهوم التقارير :

التقارير **"عبارة عن عرض نزيه ومنسق ودقيق وموثق للبيانات المختلفة عن أنشطة المشروع خلال فترة معينة، يقدم للإدارة العليا أو من يهمهم الأمر لتحقيق أهداف مختلفة من أهمها المتابعة والمراقبة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير وتحسين الأداء إلي الأفضل والأحسن" .**

2- أغراض التقارير المحاسبية:

لا تعتبر التقارير غاية في حد ذاتها بل أنها وسيلة لتحقيق أغراضا معينة من أهمها ما يلي :

1.2. تساعد التقارير في إتخاذ (صنع) القرارات الإدارية :

تواجه إدارة الشركة عند إتخاذ القرارات الإدارية مشكلة المفاضلة والموازنة بين عدة بدائل لإتخاذ قرار و لإختيار أفضلها، وهذا من أصعب المشاكل، حيث أن إتخاذ القرار لا يجب أن يؤخذ إعتباطا، بل يجب أن يكون مبنيا على أساس سليم بعد الدراسة والموازنة بين المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل ثم إختيار أفضلها في ظل الظروف السائدة، ومن هنا يلزم للإدارة بعض البيانات والمعلومات المختلفة، والتي ترفع إليها في صورة تقارير والتي تساعدها في إختيار أفضل البدائل ويتوقف سلامة القرارعلى سلامة ودقة المعلومات الواردة بالتقارير .

2.2. تساعد التقارير في وضع الخطط ورسم السياسات الإستراتيجية للشركات المختلفة:

تهتم إدارة الشركات بالتقارير الواردة لها لتساعد في وضع الخطط وتقييمها وتحليل السياسات الموضوعة داخل الشركة والمتعلقة بالموارد وكيفية استخدامها، وتهتم تقارير التخطيط عموما بحجم الإنتاج والطاقات القصوى والمستغلة والمتاحة والتكاليف والربحية ولاسيما عند إعداد الموازنات التخطيطية، وأنه من الأهمية أن ندرك التقارير وطرق إعدادها ليست في حد ذاتها وقائية أو هي سياسات بل أنها تهدف إلي إمداد الإداريين بأسس سليمة عن الحقائق وعن كيفية التنفيذ ولذلك يجب أن نلاحظ أن التقارير لا تخطط بل تساعد على التخطيط كما أن مقدمها لا ينشئ السياسة بل أنه ينشئ ويفسر الحقائق التي على أساسها توضع السياسات بواسطة المديرين وغيرهم .

3.2. تساعد التقارير في مجال المتابعة والرقابة وتقييم الأداء :

لا شك أن التقارير هي العمود الفقري للمتابعة والرقابة لأنها تساعد في وضع المعايير الرقابية، وتقييم الأداء، ومعرفة أسباب الإنحرافات ومعالجتها وذلك عن طريق البيانات التي ترد من المستويات الدنيا متضمنة التنفيذ الفعلي مقارناً بالمخطط مقدماً والإنحرافات وأسبابها، ولا يمكن للإدارة أن تباشر وظيفة الرقابة بدون التقارير حيث أنها تفصح لها إلى أي مدى أن العمل تم وفقاً لما هو مخطط .

4.2. تعتبر التقارير أداة توصيل جيدة بين المستويات الإدارية :

تتكون الشركة حسب الهيكل التنظيمي من عدة مستويات إدارية تنظم أفقياً ورأسياً على أسس معينة، وتعتبر التقارير الرقابية أداة إتصال بين هذه المستويات سواء على المستوى الأفقي بين مختلف الوظائف ذات المستوى الإداري الواحد، أو على المستوى الرأسي بين وظائف ذات المستويات الإدارية المتدرجة، وكلما كبر حجم الشركة كلما كبر وأصبح في حاجة إلى أداة إتصال حتى يمكن كل مستوى أو شخص مسؤول من رؤية أعمال الآخرين والتأكد من أن الأعمال تتم وفقاً للتخطيط، ومن هنا ظهرت أهمية التقارير كأداة تربط المستويات الإدارية بعضها البعض .

5.2. تعتبر التقارير أداة لعرض نتائج الأعمال خلال فترة معينة :

تعتبر تقارير المنتج النهائي لأي نظام محاسبي حيث تمثل عرض البيانات المالية المستمدة من السجلات خلال فترة معينة وتحمل هذه التقارير أنواعاً مختلفة من البيانات حسب إحتياجات مستخدميها، وتقدم هذه البيانات إلي جهات مختلفة خارج الشركة وداخلها، والتي يعتمدون عليها جميعاً في تحقيق أهدافهم، ومن أهم التقارير التي تفصح نتائج الأعمال (التشغيل – المتاجرة – الأرباح والخسائر) وتعد هذه القوائم في معظم الأحيان في نهاية كل فترة مالية بينما تلجأ بعض الشركات بإعدادها على فترات متقاربة يومياً – أسبوعياً – شهرياً – ربع سنوية – سنوية، حسب الأحوال .

3- أنواع التقارير :

تختلف التقارير بإختلاف تصميمها وأنواع البيانات والمعلومات التي تشتمل عليها وبإختلاف الأغراض التي تعد من أجلها، وهناك عوامل رئيسية هامة يرجع إليها عند تصنيف التقارير، من أهمها ما يلي :

- أغراض التقارير : تساعد في مجال التخطيط / في مجال الرقابة / في مجالات خاصة
- أشكال التقارير : مكتوبة / شفهية / مرئية .
- نوع بيانات التقارير : إنتاجية / تسويقية / مالية / إدارية .
- فترة التقارير : يومية / أسبوعية / شهرية / ربع سنوية / نصف سنوية / سنوية / غير موقوتة .

وفيما يلي نبذة مختصرة من طبيعة كل نوع من أنواع التقارير السابقة :

1.3. تقسيم من حيث الأغراض :

يمكن تقسيم التقارير من حيث أغراضها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي :

- تقارير تساعد في عملية التخطيط : وهدفها عرض المعلومات ونتائج الدراسات التي تجري لمقارنة الإيرادات والتكاليف المتوقعة لعدد من الخطط المبدئية أو البرامج التي ترمي إلي تحقيق الأهداف المختلفة للشركة .
- تقارير تساعد في عملية الرقابة : وهدفها عرض البيانات الفعلية والمخططة معاً وبيان الإنحرافات ومن المسؤول عنها وأهم المقترحات لمعالجتها وتقدم إلى المستويات الإدارية إما يومياً أو شهرياً أو ربع سنوية أو سنوية حسب الأحوال .
- التقارير الخاصة : التي تقدم إلى الإدارة لتساعدها في إتخاذ القرارات المختلفة ويدخل في ذلك رسم السياسات ووضع البرامج وتصميم النظم ووضع اللوائح وما في حكم ذلك .

2.3. تقسيم التقارير من حيث شكلها : ويمكن تقسيم التقرير من حيث شكلها إلى :

- تقارير مكتوبة : وهي الغالبية والمفضلة وقد تتخذ شكل جداول ورقية متبعة بالملاحظات والإيضاحات، أو تأخذ شكل رسومات بيانية أو خرائط، وقد تكون في شكل إستمارات متفق عليها من قبل مستخدميها والجهة الصادرة منها .
- تقارير شفهية : وهي نادرة وغالبا ما تكون ذات صفة مستعجلة وأجل قصير وهي غير مفضلة لأنها في معظم الأحيان تكون غير دقيقة .
- تقارير مرئية : وقد ظهرت بعد إستخدام الحاسبات الآلية والإلكترونية في مجال الإدارة والمحاسبة .

3.3. تقسيم التقارير من حيث أنشطة الشركة إلى :

- تقارير عن نشاط الإنتاج .
- تقارير عن نشاط المشتريات .
- تقارير عن نشاط المخازن .
- تقارير عن نشاط التسويق والمبيعات .
- تقارير مالية .
- تقارير إدارية .

4.3. تقسيم التقارير من ناحية مستخدميها :

يمكن تقسيم التقارير من ناحية الأطراف الموجهة إليهم إلى نوعين رئيسين هما :

- تقارير خارجية : وهى التقارير الموجهة إلى أشخاص خارج الشركة مثل المصالح الحكومية ، أجهزة الرقابة الخارجية ، الدائنين ، البنوك ، المساهمين ، وهذه التقارير تلقى أضواء عامة عن الشركة ونشاطها وسياستها وقد تكون في شكل معين ثابت مثل إستمارات المتابعة أو إستمارات إعداد الخطة أو أي شكل آخر وقد تطلب في فترات دورية معينة أو حسب الإحتياج .
- تقارير داخلية : وهذه التقارير توجه إلى أشخاص داخل الشركة وهم المستويات الإدارية وغالباً تحمل هذه التقارير أنواعاً مختلفة من البيانات وتتخذ أشكال مختلفة ، ومن أهم هذه التقارير :
  - ✓ تقارير تظهر نتائج العمليات والتشغيل .
  - ✓ تقارير تبرز الجوانب التجارية والمالية والإدارية .
  - ✓ تقارير تظهر نتائج تطبيق النظم واللوائح والإجراءات .

5.3. تقسيم التقارير من حيث الفترة التى تتطلبها :

تقسم التقارير على أساس الفترة التي تغطيها إلى تقارير يومية أو أسبوعية وشهرية وسنوية أو غير موقوتة ، وكلما زادت درجة الرقابة المرغوبة كلما قصرت الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، ويعتمد على التقارير القصيرة في إعداد التقاريرالطويلة عن طريق التخليص .

4- محتويات التقارير :

مهما تعددت أنواع التقارير فهناك الكثير من العناصر التي يجب توافرها في كل تقرير من أهمها :

- توضح السبب الذى من أجله يقدم التقرير .
- توضح النتائج التي توصل إليها واضع التقارير في وضوح تام .
- إبراز التوصيات التي يراها واضع التقرير لحل المشاكل الواردة به .
- الإستعانة بالبيانات الرقمية والجداول والرسومات والأشكال البيانية والخرائط كلما أمكن ذلك بغرض تبسيط تلك المعلومات وإبراز الحقائق بطريقة يسهل فهمها ودراستها وكذلك إستخدام النسب التحليلية والمئوية المختلفة في شرح نواحي النشاط في الشركة .
- مراعاة إستعمال ورق من حجم واحد بالنسبة للتقارير الدورية المماثلة حتى يسهل حفظها في ملف واحد والرجوع إليها واستخدامها في سهولة ويسر .
- أن يكون للتقرير عنوان يفصح عن مضمونة ، كلما تحدد الفترة التي أعد عنها والتاريخ المقدم فيه والوحدات المستعملة عن الكميات كذلك يجب تحديد إسم الشخص الذى سيقدم له وأسماء من سيقدم لهم صورة منه كما يجب أن يكون موقعاً من المسؤولين عن إعداده

5- أسس إعداد التقارير الجيدة

يجب أن يؤخذ في الإعتبار بعض الأسس حتى تحقق الأغراض السابق الإشارة إليها من أهم هذه الأسس ما يلى :

1.5. يجب أن تتمشى التقارير مع الخريطة التنظيمية للشركة :

من أهم أهداف التقارير أنها أداة إتصال بين المستويات الإدارية المختلفة ، وتعتبر الخريطة التنظيمية للشركة الوسيلة التي تبين علاقة كل شخص بالآخر، كما تحدد مراكز المسئولية ، ومن هنا يجب أن تتمشى التقارير مع مراكز المسؤولية الموضحة بالخريطة حتى يمكن تحقيق الرقابة عن طريق تحديد مسؤولية القائمين بالتنفيذ ومساءلتهم عن الإنحرافات وأسبابها ، حتى يمكن إيجاد أهم طرق العلاج المناسبة.

2.5. يجب توافر البساطة والوضوح :

يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إعداد التقارير البساطة ويقصد بها إمداد الإداريين بكشوف موجزة ، مع تفصيل مناسب لكل مستوى إداري ولا يعنى ذلك إهمال التفصيل كلية ولكن المقصود إستبعاد البيانات الغير ضرورية وإستعمال الحقائق وتفسيرها تفسيراً موجزاً، ولإكتساب التقاريرصفة الوضوح والفهم وهذه أمور حيوية يلزم إستعمال الأشكال البيانية في شكل إحصائيات وتعريف بسيط وواضح للمصطلحات المالية والتقليل من إستخدام المصطلحات والبيانات والتركيز على البيانات الهامة الضرورية مع تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء ، والإدارة بالأهداف .

ويجب أن ندرك أن مسألة البساطة والوضوح نسبية تختلف حسب المستويات الإدارية وعلى سبيل المثال بالنسبة للإدارة العليا فإن البساطة والوضوح يمكن الوصول إليهما عن طريق حذف المسائل غير الضرورية وإستعمال الجداول وإعداد التقارير منفصلة للمسائل الغريبة والشاذة ، وإستعمال الأشكال البيانية وهذا لضيق الوقت لديهم ويختلف الوضع بالنسبة للمشرفين على الأقسام الذين يلزمهم بعض التفصيل وإستخدام بيانات تحليلية وليست إجمالية وهكذا .

3.5. يجب أن تعد التقارير على وجه السرعة والدقة :

تعتبر سرعة الإعداد هي روح التقارير الحية ، كما تعتبر العوامل الهامة لزيادة فاعلية التقارير بإعتبارها وسيلة لخدمة الإدارة وتساعدها في إتخاذ قراراتها فالتقرير السريع رغم عدم إستكمال بياناته قد يفيد الإدارة أكثر من التقرير البطيء الشامل ، فبالرغم من دقة البيانات وتمامها قد تكون بلا فائدة لتأخرها لأن البطء قد يؤخر في اتخاذ القرارات واكتشاف الانحرافات بسرعة قبل أن تتفاقم وتتضاعف الخسائر ، ومن هنا يقال أن سرعة إعداد التقارير شيء هام لا يمكن تجاهله في أغلب الأحيان وتعتبر أكثر حيوية من أساس آخر ، وهناك العديد من الطرق التي تساعد من سرعة إنجاز التقارير من أهمها :

- إنشاء نظام لحفظ السجلات بشكل يفي بإحتياجات التقارير، ولاسيما بعد إستخدام الكمبيوتر .
- إستعمال الوسائل الآلية لتجنب الأخطاء الكتابية ويزيد من الكفاية .
- تقسيم العمل المحاسبي لتجنب نقط الإختناق .
- تدريب العاملين على الحالات غير العادية في التقارير حينما تكون محل المراقبة لأول مرة .
- إستخدام وسائل التقنية الحديثة .

بالإضافة إلى ما سبق أن يتماشى نظام إعداد التقارير مع النظام المحاسبي الموضوع وتجميع الأرقام أولاً بأول لخطة موضوعية حتى يخفف من عبء التجميع عند إعداد التقارير .

4.5. يجب أن يكون للتقارير صفة الثبات :

يجب أن تكون للتقارير صفة الثبات في عرض المعلومات فيما بين فترات التقرير وبدون هذا الثبات فإن المقارنة تصبح غير سليمة، وحتى يمكن تحقيق الثبات فيجب أن تستمد المعلومات بنفس الطريقة من فترة لأخرى وثبات مصدرها ، بالإضافة إلى أن الشخص الذى يكتب التقارير يجب أن يكون ملماً بنفس المعلومات التي سيقدمها إلى المديرين والمستوى الأعلى من الإدارة ، فضلاً على ما سبق يجب أن تتضمن حقائق وليست وجهات نظر عن أوجه النشاط المختلفة .

5.5. يجب أن تعد التقارير بصفة منتظمة ومتكررة :

هذا يتطلب وضع قائمة محدودة بالتقارير التي سوف تحتاج إليها الإدارة في سبيل إنجاز مهامها المختلفة ووضع توقيت لكل تقرير لأن ذلك يساعد في تسليم التقرير إلى الجهات الطالبة في الأوقات المناسبة دون تأخر وكلما كان للتقارير صفة الإنتظام والدورية كلما ساعد ذلك المسؤولين على تظافر جهودهم لإعدادها وهذا كله فيما يختص بالتقارير الدورية أو بخصوص التقارير العرضية التي ليس لها توقيت معين وهى قليلة نسبياً قد تحتاط لها عن طريق تعاون كل العاملين في إعدادها خشية عدم تأخرها .

6.5. يجب أن تعد التقارير بصفة مقارنة :

الأرقام المقارنة تعطى للتقارير مغزاً ومفهوماً يجعل القارئ على بينة ما تعنيه هذه الأرقام وما تحوزه الشركة من تقدم أو تأخر وتعطى صورة عن اتجاه النشاط وكفاءته وهذا يفيد الإدارة في إتخاذ القرارات والتخطيط ولاسيما في مجال الرقابة التي تعتمد على مقارنة التنفيذ الفعلي بالمخطط مقدماً ولهذا كله فمن أهم الإعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد التقارير أن تكون مقارنة للحقائق الفعلية مع المخطط عن طريق الميزانيات التقديرية ، (الموازنات التخطيطية) أو (المعايير) ولكن بين الماضي والحاضر ليس صحيحاً على الإطلاق بل أنه في الحقيقة غير سليم ، نظراً للتغير في الهدف أو الطريقة ، كما أن الأحوال في مجال الأعمال لا تبقى كما هي ، لذلك وحتى تكون القرارات سليمة أن تكون المقارنة بين الفعلي والمعياري .

ومن ناحية أخرى فإن عملية المقارنة في حد ذاتها ليست بكافية لتحقيق كل المطلوب بل يجب إستخدام بعض النسب التحليلية التي تساهم في إبراز الإتجاه العام للنشاط وتحليل الإنحرافات إلى أنواعها المختلفة سواء كانت موجبة أو سالبة ، إنحرافات كمية أو بمعدل إنحرافات مواد ، أجور أو مصاريف لأن هذا كله له أثره الفعال في إتخاذ القرارات المختلفة .

7.5. يجب أن تشترك كافة المستويات الإدارية في تصميم التقارير :

حتى تكون التقارير مفيدة لمستخدميها وتكون أكثر فاعلية وتكون مناسبة ومفهومة لكل مستويات الإدارية أي متماشية مع إحتياجات المستويات الإدارية يجب إشتراك الجميع في إعدادها حسب نظم ولوائح معينة كلُ حسب عمله .

8.5. يجب مراعاة الموضوعية في بيانات التقارير فضلاً عن تكاملها :

ويقصد بالموضوعية أن تكون المعلومات الواردة بالتقرير غير متحيزة وليست خالية حتى تلقى القبول والإحترام من جهة مستخدميها ، فكثيراً ما تحتوى التقارير المحاسبية على معلومات لا تتسم بالموضوعية بل متحيزة لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى، كما يجب أن يتم تنسيق وتكامل بين التقارير بعضها البعض وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ عن طريق ما يطلق عليه بشبكة المعلومات .

ثانيا : فعالية التقارير المحاسبية في مجال الرقابة و تقييم الأداء

1- التقارير المحاسبية وخطوات الرقابة :

1.1. التقارير اللازمة لإعداد المعايير الرقابية :

يحتاج المسؤولون على إدارة الشركات إلى تقارير تساعدهم في إعداد المعايير الرقابية ، وعلى سبيل المثال عند إعداد معايير الإنتاج يحتاجون إلى تقارير من قسم المحاسبة عن معدلات الإنتاج في السنوات المالية ، ومن مركز الإنتاج عن معدلات الإنتاج المعيارية وعن قيم المبيعات وإتجاهات أسعار السوق ، وفى ضوء هذه التقارير وغيرها وأهداف الشركة ويمكن إعداد المعايير الرقابية في قائمة تقديرية للإنتاج (موازنات ـ عينية ـ ومادية ـ للإنتاج) وبالمثل لكافة أوجه نشاط الشركة ، وتعد هذه التقارير قبل بداية الفترة المالية حتى يمكن إعداد المعايير قبل الإنتاج حتى تكون مرشداً ودليلاً للمنفذين .

2.1. تقارير تقييم الأداء :

لابد من متابعة التنفيذ أولاً بأول وهذا يستلزم أن يرد للمسؤولين عن الشركة تقارير دورية عن كافة أوجه النشاط الفعلي للشركة متضمنة ما كان يجب أن يكون موضحاً الإنحرافات حسب مراكز الإنتاج والخدمات في الشركة وحسب مبدأ مراكز المسؤولية وبذلك يمكن حصر الإنحرافات والمسؤول عنها ، وترد هذه التقارير بصفة دورية قد تكون يومية أو أسبوعية أو شهرية ... إلخ ، ولها أشكال وأنماط معنية حتى يسهل إعدادها بسرعة .

وتختلف هذه التقارير من ناحية التفصيل والبيانات بإختلاف المستويات الرقابية ونوع الجهات المستخدمة لها ، وتساهم هذه التقارير بدور فعال فضي إظهار أهم مشاكل ومعوقات الإنتاج أولاً بأول قبل استخدامها ومعالجتها .

3.1. تقارير الانحرافات :

إن معرفة الإنحرافات ليس في حد ذاته كاف بل لابد من تحليلها من نواحي مختلفة حتى يتسنى إيجاد الحلول المناسبة للتغلب على غير المرغوب فيها ، وهناك نواحي مختلفة للتحليل ، منها عل سبيل المثال النسب التحليلية التي تستخدم مثلاً لمعرفة نسبة الإنحرافات والممكن تجنبها والأخرى الغير ممكن تجنبها والإتجاه العام لها ومدى فاعلية طرق العلاج السابقة ، ويقوم بإعداد هذه التقارير عادة المديرون التنفيذيون لأنهم أقدر المستويات في هذا الشأن ويرفعوا مثل هذه التقارير إلى المستويات الأعلى للعلاج ولإتخاذ القرارات المناسبة للتصويب .

2- التقارير اللازمة للمستويات الرقابية :

تتكون الشركة من عدة مستويات رقابية وفقاً لمبدأ تفويض السلطة الذى إستلزمه أن يقوم كل من فوض الآخرين ببعض السلطات أن يتأكد من أن التنفيذ قد تم وفقاً لما يجب أن يكون ، وبهذا أصبح لكل شخص مسؤول في الشركة هدف يسعى لتحقيقه ومقياس لآرائه ويحتاج كل مستوى نوع معين من التقارير تختلف عن المستوى الآخر بالرغم من إتفاقهم في محتويات وأسس إعداد التقارير ، فمثلاً التقارير اللازمة العليا تختلف عن التقارير اللازمة للمشرفين على المراكز الفرعية لإختلاف الأهداف التي يرغب كل منهم في تحقيقها ومن هنا لزم التوقف على متطلبات التقارير اللازمة لكل مستوى على ضوء أهدافه .

وفيما يلى نبذة عن متطلبات كل مستوى رقابي من التقارير :

1.2. تقارير الإدارة العليا :

من أهم مهام الإدارة العليا رسم السياسات العريضة للشركة في ضوء الأهداف العامة المرغوب تحقيقها ، كما أن تحقيق تلك الأهداف يعتمد على مدى نجاح الإدارة في مهامها المختلفة مثل التخطيط السليم والتنظيم الدقيق والرقابة الفعالة والتفويض الملائم للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا ... ونحو ذلك ولهذا فإن التقارير يجب أن تبرز ما إذا كان التخطيط سليم وما إذا كان التنظيم قد أنشأ

بدقة وما إذا كانت الرقابة فعالة قادرة على التغلب على معوقات الإنتاج ، وما إذا كان تفويض المسؤولين يستعمل بكفاية فضلاً عن الأخذ في الإعتبار ضيق وقت الإدارة العليا لزيادة الأعباء الملقاة على عاتقها .

لذا كله يجب أن تكون التقارير إجمالية وبصورة مختصرة وواضحة ومركزة على النواحي الهامة مدعمة بالرسوم البيانية والإحصائية والمقارنات حتى تساعد الإدارة العليا من الوقوف على نتائج نشاط الشركة كله بصفة عامة ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى الإدارة القدرة على الأخذ بمبدأ الإدارة على أساس قاعدة الاستثناء في الحكم على أداء المراكز أي التركيز على الإنحرافات ونواحي الضعف حتى يتسنى لها أن تساهم في معالجة المشاكل أولاً بأول وليس هذا بصفة عامة بل يمكنها أن تطلب تقارير مفصلة عن بعض النواحي التي ترى من الضرورة الإلمام بمزيد من التفاصيل .

2.2. تقارير الإدارة التنفيذية :

يمثل هذا المستوى المديرين الذين يشرفون على التنفيذ مثل مدير الإنتاج الذى يتولى الإشراف على مراكز الإنتاج في الشركة، ومدير التسويق والمبيعات الذى يتولى الإشراف على شؤون تسويق المنتجات ومدير الشئون المالية والإدارية الذى يشرف على كافة المسائل الإدارية والمالية في الشركة .

ولذا فكل مدير يهتم بصفة خاصة بالنشاط الذي يعد مسؤولاً عنه أما م الإدارة العليا ومن ثم يهمه متابعة ومعرفة مدى سيره في ضوء المخططات وما هي أهم الإنحرافات وأسبابها بشيء من التفصيل ، وعلى سبيل المثال نجد مدير الإنتاج يهمه أن يعرف ليس فقط التكلفة الكلية، والحجم الكلي للإنتاج بل يحتاج إلى مزيد من التفصيل مثلاً تكلفة كل منتج من عناصر التكاليف كل على حدة كمية وقيمة ومقارنة ذلك بالمخطط وكذلك إنتاجية كل آلة مقارنة بالطاقة الإنتاجية للشركة ، وخلاصة ذلك أن كل مدير تنفيذي يلزمه معرفة ماذا حدث ؟ ومن المسؤول عن النتائج ؟ حتى يتخذ الإجراءات التي من شأنها يصحح الأخطاء.

وتكون هذه التقارير مفصلة ومطولة متضمنة أرقاماً مقارنة .

3.2. تقارير مشرفي المراكز ورؤساء الأقسام :

يتمثل هذا المستوى في المشرفين على المراكز الفرعية ، فمثلاً تتكون مراكز الإنتاج من عدة مراكز فرعية مركز (أ) ومركز (ب) ومركز (جـ) ، ويتولى كل مركز بإنتاج وحدة أو يقوم بمرحلة معينة في الإنتاج أو يشرف على مركز فرعي مشرف ومن ثم فهو في حاجة إلى تقارير رقابية لمتابعة التنفيذ مع الخطط الموضوعة سابقاً ، وبيان أهم معوقات الإنتاج .

ولهذا فإن التقارير التي ترد إليهم تهتم بفاعلية عملياتهم ويجب أن تظهر الإنجاز الفعلي مقارنة بالمخطط ، وأن تكون بسيطة معتمدة على معلومات مالية يسهل حسابها وأن تحتوى على قدر كبير من التفصيل والموضوعية عن كل عملية كبيرة وصغيرة داخل مراكز التشغيل، وترد هذه التقارير لهم يومياً وتلخص منها تقارير ترسل إلى المستويات التي تلوها حتى يكون هناك متابعة مستمرة للتنفيذ حتى يسهل التعرف على الإختلافات وقت حدوثها ودراسة أسبابها وعلاجها قبل إستفحالها فضلاً عن أخذها في الإعتبار عند وضع خطة جديدة .

4.2. تقارير ملاحظي المراكز (مسؤولي الوحدات) :

قد يكون هناك مستوى إدراي رابع وهو الملاحظين الذين يشرفون على عنابر صغيرة ويتولى كل ملاحظ الإشراف على عدد معين من العمال وللقيام بمهامهم فهم في حاجة إلى تقارير في الغالب ما تكون شفهية للتعرف على سير العمل وتساعدهم في إعداد التقارير اللازمة لمشرفي المراكز وغالباً تكون تفصيلية وموضحة وبسيطة .

3- مصفوفة التقارير الرقابية :

ويكن وضع هذه التقارير في صورة مصفوفة على النحو التالي :

المستويات الإدارية	يومية	شهرية	ربع سنوية	سنوية
ـ الإدارة العليا ـ الإدارة التنفيذية ـ رؤساء الأقسام ـ مسئولو الوحدات والملاحظون				

ثالثا : أساليب إعداد التقارير

1- الأساليب التقليدية في إعداد التقارير المحاسبية :

من أهم الأساليب التقليدية في إعداد التقارير المحاسبية ما يلى :

- الأسلوب الإنشائي الوصفي:

ويتمثل في إعطاء معلومات عن المشكلة موضوع البحث والدراسة في صورة إنشائية وصفية ، ومن أمثلة ذلك تقرير مراقب الحسابات على الحسابات الختامية والميزانية .

- أسلوب الجداول الرقمية :

ويتمثل في إعطاء معلومات عن المشكلة موضوع البحث والدراسة في صورة جداول ذات أعمد ة تتضمن أرقاماً ومن أمثلة ذلك تقرير إنحرافات عناصر التكاليف الذى يتضمن بيانات عن التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية والانحرافات وتحليل الانحرافات وتقرير المبيعات الفعلية والمخططة وهكذا .

ويعاب على هذه التقارير المعدة بهذا الأساليب أنها طويلة وتتضمن عبارات بسيطة تحمل أكثر من معنى بالإضافة إلى ذلك فإنها قد تحتوى على إصطلاحات فنية يصعب على مستخدميها فهمها وخصوصاً الإدارة العليا .

2- الأساليب البيانية فى إعداد التقارير الفنية :

لقد ظهر الإهتمام باستخدام أساليب التحليل والعرض البياني في مجال المحاسبة بصفة عامة وفى مجال إعداد التقارير المحاسبية التي تقدم إلى المستويات الإدارية والأطراف الخارجية المهتمة بالشركة، ويرجع ذلك إلى أنها تحقق المزايا الآتية :

- تسهل الأساليب البيانية من متابعة البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير وإبراز كافة جوانب المشكلة مع التركيز على النقاط التي تستلزم دراسة وبحث .
- أنها تتلاءم مع مؤهلات وخصائص ولغة مستخدمي البيانات من داخل الشركة وخصوصاً لأنه تتوافر لديهم الخبرة بالمصطلحات المحاسبية وليس لديهم الوقت الكافي لقراءة التقارير الجدولية الرقمية المطولة .
- أنها تتناسب مع استخدام أساليب بحوث العمليات فى مجال الإدارة والمحاسبة والاهتمام بالجانب الكمي .

ومن أهم الأساليب البيانية التي يمكن إستخدامها في مجال عرض المعلومات المحاسبية كما يلى :

- ✓ أسلوب الرسوم البيانية .
- ✓ أسلوب الخرائط البيانية .
- ✓ أسلوب خرائط التدفق .

وفيما يلى نبذة لكل أسلوب مع شرح كيفية إستخدامه في مجال إعداد التقارير المحاسبية .

3- إستخدام أسلوب الرسوم البيانية في إعداد التقارير :

توضح الرسوم البيانية العلاقة بين عنصرين أو أكثر بواسطة خط أو منحنى ويجب أن يوجد محورين ـ محور أفقي ومحور رأسي ويجب على القارئ الرجوع إلى كتب الإحصاء في هذا المجال لمعرفة كيفية إعداد هذه الرسوم وأهم ما يجب التركيز عليه عند استخدامها ما يلى :

- تحديد مقياس الرسم المناسب وذلك في ضوء أعلى أو أقل قيمة .
- تحديد العنصر المستقل والعنصر (العناصر) التابع ـ فقد يكون العنصر المستقل الزمن والعناصر التابعة هى مثلاً التكاليف أو الأرباح .... .
- تقليل عدد العناصر التابعة في الرسم لمنع التداخل .
- كتابة إسم العنصر على الخط أو المنحنى الذى يمثله .

- **المبحث الرابع : دراسة و تقييم كيفية توافق المحاسبة المالية مع المعايير المحاسبية الدولية**

(**أنظر إلى :** مهند أبو محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 5-6).

أولا : المنظمات و الهيئات المحاسبية المحلية و الدولية

1- أهداف المنظمات المحاسبية

- إصدار المعايير المحاسبية المقبولة قبولاعاما بين الدول.
- عقد المؤتمرات العلمية والمهنية المتخصصة لتقارب الأفكار، وتقديم الإستفادة المتبادلة.
- إصدار المجلات المهنية وملخصات نتائج الأعمال لتلك المنظمات المحاسبية.
- تقريب وجهات النظر حول نقاط الإختلاف بين تلك المعايير.
- منحاجازات مهنيه للعاملين في قطاعات المحاسبة والتدقيق.
- عقد دورات تدريبية متخصصة ومنح شهادات لهذه الغاية.

2- ماهية المنظمات المحاسبية الدولية :

- لجنة المعايير الدولية للمحاسبة: قد شكلت اللجنة من قبل جمعيات مهنية من (10)دول وهي:

أستراليا/كندا/فرنسا/ألمانيا/اليابان/المكسيك/هولندا/بريطانيا/إيرلندا/الولايات المتحدة الأمريكية. إتخذت لندن مقرا لها وتضم اللجنة الأن(103) دول من العالم وعملت على إصدار وإعتماد (41) معيارا محاسبيا وإنبثق عن اللجنة لجنة تعرف(اللجنة الدولية لتفسير أصول المحاسبة الدولية).

- الإتحاد الدولي للمحاسبين: أسس هذا الإتحاد عام 1977بموجب إتفاقية ضمت (63) منظمة محاسبية مهنية من(49) دولة من دول العالم لإصدار أصول التدقيق الدولية والتي صدر عنها (36) أصل حتى الآن.

ومن المنظمات الدولية والإقليمية والعربية:

- ✓ منظمة المحاسبة لدول أمريكا اللاتنية.
- ✓ إتحاد المحاسبين الأوربية.
- ✓ إتحاد المحاسبين لدول آسيا والمحيط الهادي .
- ✓ منظمة السوق الأوربية المشتركة.
- ✓ منظمة المحاسبين الأميركية.
- ✓ إتحاد المحاسبين العرب.

3- أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية :

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الإسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

من المعايير الصادرة عام 2001:

1-معيار رقم (1) عرض القوائم المالية. 2_معيار (2)المخزون السلعي.

ثانيا : إطار إعداد و عرض البيانات المالية

(**أنظر إلى :** جمعة حميدات، **"معايير المحاسبة، إمتحان JCPA، معايير المحاسبة الدولية – الجزء الأول – "**، ص ص : 2-12)

1- هدف البيانات المالية:

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتدفقات النقدية للشركة، بحيث تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في إتخاذ القرارات الإقتصادية، وبشكل أكثر تحديدا فإن البيانات المالية تهدف الى :

- مساعدة أصحاب المنشأة تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة، و قد ينتج عن ذلك قرارات تتعلق بالاستمرار في الاستثمار أو بيعه أو تغيير الإدارة ....الخ.
- تقييم قدرة الشركة على توليد النقد و توقيت و حجم هذه التدفقات و درجة التأكد من ذلك: و يعتبر ذلك رئيسياً في تقييم مدى قدرة الشركة على مواجهة إلتزاماتها المختلفة.
- تتضمن هذه المعلومات بيانات حول المركز المالي للشركة و أداءها و تدفقاتها النقدية.

و لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية على النحو التالي:

- الميزانية العمومية (The Balance Sheet)
- قائمة الدخل (An Income Statement)
- قائمة تظهر إما:
  - ✓ كافة التغيرات في حقوق الملكية (All Changes in Equity)
  - ✓ التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن العمليات مع أصحاب المشروع سواء بزيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.
- قائمة التدفقات النقدية(Cash Flow Statement)
- السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية

(Accounting Policies and Other Explanatory Notes)

2- الفرضيات الأساسية لإعداد البيانات المالية:

1.2.أساس الاستحقاق :

من أجل أن تحقق أهدافها، تعد البيانات المالية على أساس الإستحقاق المحاسبي. و بموجب هذا الأساس فإنه يتم الإعتراف بآثار العمليات المالية و الأحداث الأخرى عندما تحدث(و ليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادله) ويجري قيدها في السجلات المحاسبية و تقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها. أن البيانات المالية المعدة على أساس الإستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع و إستلام النقدية، بل و تبلغهم كذلك عن إلتزامات دفع النقدية في المستقبل و عن الموارد التي تمثل نقدية و التي سيجري إستلامها في المستقبل. و عليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة و الأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

2.2.الاستمرارية :

يجري إعداد البيانات المالية عادة بإفتراض أن الشركة مستمرة و ستبقى في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى الشركة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، و لكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن البيانات المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

3- الخصائص النوعية للبيانات المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية:

تم اعتماد إطار إعداد و عرض البيانات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للبيانات المالية على النحو التالي:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي : القابلية للفهم، و الملاءمة، والموثوقية و القابلية للمقارنة.

1.3.القابلية للفهم :

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها لفهم من قبل المستخدمين، لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الإقتصادية و المحاسبة و أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية إعتمادا على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين ما دامت هذه المعلومات ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية.

2.3.الملاءمة :

- لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.
- إن الدورين التنبئي و التأكيدي للمعلومات متداخلين، فعلى سبيل المثال: المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة و بنيتها تفيد المستخدمين في التنبؤ بقدرة الشركة في إستغلال الفرص و قدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة. وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول- على سبيل المثال- الطريقة التي يتوجب هيكلة الشركة بموجبها و نتائج العمليات التي خطط لها.
- غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي و الأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور و تحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة الشركة على مواجهة إلتزاماته عندما تصبح مستحقة. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من البيانات المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية و الأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال: تعزز القيمة التنبؤية لبيان الدخل إذا تم الإفصاح على حدة لكل البنود العادية و غير المتكررة.

* المادية (الجوهرية)

- تعتبر المعلومات ذات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون إعتماداً على البيانات المالية. و تعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف، وعليه فإن مفهوم المادية تضع حداً أو نقطة قطع أكثر من لو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.
- تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها و بماديتها. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها، تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها على سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد يمكن أن يؤثر على تقييم المخاطر و الفرص التي تواجه الشركة بغض النظر عن مادية النتائج التي حققها القطاع الجديد في فترة التقرير. و في حالات أخرى فإن كلا طبيعة و مادية المعلومات لها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسية التي تعتبر مناسبة للعمل.

3.3.الموثوقية :

- لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصادق) و التحيز(الحياد)، و يمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.
- ✓ و يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الإعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللا على سبيل المثال: إذا مشروعية مبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع، فإن إعتراف الشركة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسبا الإفصاح عن المبلغ و ظروف المطالبة.

و قد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

➢ **التمثيل الصادق**

- ✓ لتكون موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول، و بالتالي على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول و التزامات و حق ملكية للشركة بتاريخ و ضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف.
- ✓ أن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أنها تصورية. وهذا ليس بسبب التحيز، ولكن إلى الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم و إستخدام و سائل قياس و عرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع العمليات المالية و الأحداث. في حالات معينة، يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكد بحيث أن الشركة عموما لا يعترف بها في البيانات المالية فعلى سبيل المثال رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية. و في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الإعتراف بالعناصروالإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالإعتراف بها و قياسها.

➢ **الجوهر فوق الشكل**

- ✓ لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها و قدمت طبقا لجوهرها و حقيقتها الإقتصادية و ليس شكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص الشركة من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر. و مع ذلك قد توجد إتفاقات تضمن إستمرارية

تمتع الشركة بالمنافع الإقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، و في تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها (إذا كان حقا هناك عملية).

- **الحياد**

✓ حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، و لا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان إختيار أو عرض المعلومات يؤثر على إتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

- **الحذر**

✓ لا بد من أن يتعامل معدي البيانات المالية مع حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، و تقدير العمر الإقتصادي المحتمل للمصنع و المعدات و عدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث. و يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها و مداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد البيانات المالية. و يقصد بالحذر تبني درجة من الإحتراس في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الدخل أو تقليل للإلتزامات و المصاريف. إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلا بإيجاد إحتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول و الدخل أو مبالغة متعمدة للإلتزامات و المصاريف و ذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة و عليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

- **الاكتمال**

✓ لتكون موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة ، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و بالتالي تصبح غير موثوقة و ضعيفة من حيث ملاءمتها.

4.3. القابلية للمقارنة :

✓ يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للشركة على مرور الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في مركزها المالي و في الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، و الأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع و بطريقة متماثلة في كافة المشاريع.

✓ و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أي تغيرات في هذه السياسات و آثار هذه التغيرات، يجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة. إن الإمتثال للمعايير المحاسبية الدولية لما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

✓ إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتعارض مع مفهوم الإتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقا لإدخال معايير محاسبية مطورة. إن من غير المناسب للشركة أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، كما أنه من غير المناسب للشركة أن تبقى على سياساتها دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

✓ و حيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء و التغيرات في المركز المالي للشركة على مرور الزمن فإن من الضروري أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة.

القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة

- **التوقيت المناسب**

✓ إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب و توفير المعلومات الموثوقة. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الأخر معروفة. وهذا يضعف الموثوقية، وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير و لكن ذات فائدة متدنية للمستخدمين عند ذلك. لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة و الموثوقية، فإن الإعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الإقتصادية بأفضل شكل.

- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة**

✓ تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات. ومهما يكن فإن تقييم المنافع و التكاليف هي عملية إجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية إتخاذ الأحكام، و فوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات . فعلى سبيل المثال: إن توفير معلومات إضافية

للمقرضين يمكن أن يقل من تكاليف الإقتراض على الشركة. لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء إختبار التكلفة- المنفعة على أية حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير – بشكل خاص- وكذلك معدي و مستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

- **الموازنة بين الخصائص النوعية**

في الممارسة العملية غالباً ما تكون الموازنة أو المقايضة بين الخصائص النوعية ضرورية. و بشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص من أجل تحقيق هدف البيانات المالية. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

- **الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل**

✓ توصف البيانات المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للشركة. و مع هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و المعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنها في العادة بيانات مالية توصل ما أستنتج بأنه الصورة الصحيحة و العادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.

4- عناصر البيانات المالية و كيفية قياسها:

تتكون عناصر البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية من:

1.4.بنود تتعلق بقياس المركز المالي للشركة :

- الأصول
- الإلتزامات
- حق الملكية

2.4.بنود تتعلق بقياس الأداء :

- الإيراد
- المصروف
- المكاسب
- الخسائر

- و يتم الإعتراف بالبند الذي يلي تعريف العنصر إذا حقق الشرطين التاليين:

أ- من المحتمل تدفق منافع إقتصادية مستقبلية من أو إلى الشركة.

ب- أنه له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

ثالثا : أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية

(**أنظر إلى :** صبايحي نوال، **" المداخلة بعنوان: أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية "**، محور المداخلة: معايير المحاسبة الدولية ودورها في جودة المعلومة المحاسبية، قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، ص ص : 3-12)

1- الإفصاح المحاسبي

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف، والتطرق لأنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

1.1.مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه **"الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".**

إذن يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

كما عرف على أنه **" عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل" .**

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي" **إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية**

والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية و المصطلحات المستخدمة فيها، و التي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها.

وكتعريف شامل للتعاريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: **"عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة".**

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.

2.1.أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

- الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3.1. مقومات و أساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

ان الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، و التي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.
- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.
- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية[1]، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

➢أساليب الإفصاح المحاسبي:

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:

- **إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها:** إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- **الملاحق:** وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.
- **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.
- **تقرير المراجع:** يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

➢العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي:

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.
- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.
- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC** التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

2- جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة.

1.2.مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، ، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم 01: معايير جودة المعلومات المحاسبية

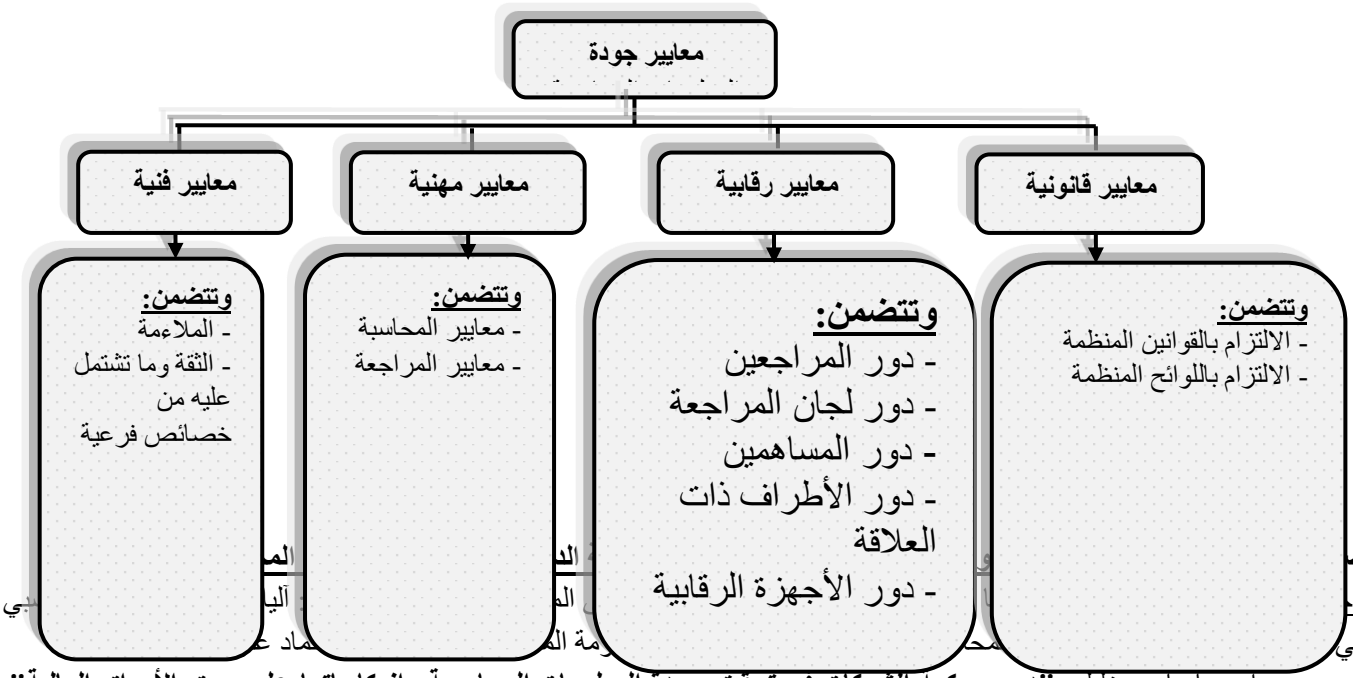

محمد احمد إبراهيم خليل، **"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"**- دراسة تطبيقية نظرية- مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص23.

3- معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت **لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC** التي سميت فيما بعد **مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB** بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

1.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن **معيار المحاسبة الدولي1 IAS** "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، **المعيار المحاسبي الدولي IAS5** المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، **المعيار المحاسبي الدولي IAS 13** المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

2.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة

3.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في **معيار المحاسبة الدولي39IAS** و **IAS 32**

4- دور الافصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية

لقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة.

1.4. الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

و**"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة".**

كما عرفت على أنها **"ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح"**

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

2.4. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار **المعيار الدولي 31** بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

3.4.دور المعايير المحاسبية في تطوير التقارير المالية

أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي:

أ. منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام: وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

ب. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها : ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

ج. منهج تطوير التقارير المالية: ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

5- التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومة

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح.

1.5. التقارير القطاعية : تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2006/11/30 **المعيار IFRS 8** " القطاعات التشغيلية " الذي حل محل **معيار المحاسبة الدولي IAS 14** وهو ساري المفعول اعتبارا من 2009/01/01 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها،

2.5. التقارير المالية المرحلية : تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة، تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة، تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن **"تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية، والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية"**، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وتنبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

3.5.إفصاحات إضافية :

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن **الرأي المحاسبي رقم (22)** عن مجلس المبادئ المحاسبية، و**التفسير رقم (20)** عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب.الإفصاح عن التغيرات المحاسبية: يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في إختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي

المحاسبي رقم (22) الصادر عن **مجلس المبادئ المحاسبية APB** والدراسات المحاسبية أرقام 63،73،95،111 الصادرة عن **مجلس معايير المحاسبة المالية FASB** وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ج.الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار: يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغليبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

د. الإفصاح عن الالتزامات العرضية: أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ إستحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.
- قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.
- التعهدات التعاقدية.
- التعهد بضمان السلع المباعة.
- الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة
- الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة.
- الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات إختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

الخاتمة :

الإطار المفاهيمي (النظري) للمحاسبة Conceptual Framework for Accounting يشبه الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، ويجب الالتزام به، للتمكن من تحقيق الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية، وخير تشبيه هنا لدستور الدولة، فالنظام الحكومي للدولة الحكومي مرتبط بدستورها، ومن دونه تكون الأمور غير منظمة وعشوائية، ولهذا عند ظهور أي قرار حكومي أو تشريع يجب ان يتماشى مع الدستور قلباً وقالباً، وفي حالة مخالفته يتم رفضه جملة وتفصيلاً.

وعلي ذلك يعتبر الإطار النظري للمحاسبة نظام متناسق من الأهداف المترابطة والأساسية، والتي تؤدي إلي معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.

والإطار النظري السليم يجب أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متناسقة من المعايير والممارسات التي تستند إلي أساس واحد، كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية، وكذلك يزيد من الثقة فيها، ويؤدى إلي تعضيد إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتماثلة، فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطريقة واحدة، وأخيراً فإن الإطار النظري يقدم حلولاً عملية للمشاكل الجديدة التى قد تظهر نتيجة التطور الإقتصادي.

يوضح الإطار الفكرى للمحاسبة السبب الذى من أجله يعمل النظام المحاسبي بطريقة دون أخرى، إذ أن كل إجراءات المحاسبة يحكمها إطار أو خلفية نظرية، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية -The Financial Accounting Standards Board FASB سلسلة من المطبوعات تشرح الإطار الفكرى للمحاسبة، أطلق عليها "قوائم مفاهيم المحاسبة المالية"، ويجب أن نعلم أن الفهم الجيد لمفاهيم المحاسبة يجعل من السهل تعلم أى إجراء محاسبي طالما أننا نعرف السبب الذي من أجله يجب أن يتم عمل هذا الإجراء بطريقة معينة.

حيث يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلى إيجاد إطار نظري، يكفل تبرير استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة، وتقييم الممارسات المحاسبية، والتنبؤ بالآثار المترتبة على تطبيق إجراءات محاسبية جديدة.

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا الإطار في عام 1976م كما يلي:- [يمثل الإطار النظري دستوراً ونظاماً متماسك من الأهداف والأسس المترابطة، التي تؤدي إلى إيجاد معايير ثابتة قادرة على وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية، حيث تحدد الأهداف أغراض المحاسبة، والأسس ما هي إلا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة، وتهدف إلى المساعدة على اختيار الأحداث التي تتم المحاسبة عنها، وكيفية قياس تلك الأحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة، وتعتبر المفاهيم من هذا النوع أساسية نظراً لأن المفاهيم الأخرى تنبع منها، كما أن تكرار الإشارة إلى تلك المفاهيم تعتبر ضرورية لوضع وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقرير].

إن الإطار الفكري للمحاسبة ووفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يهدف إلى التالي-:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية على إصدار المعايير المحاسبية.
- تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.

- الحد من الاجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية.
- تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة وذلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية.

والإطار النظري للمحاسبة مكون من ثلاث مستويات، هي:
1- المستوي الأول - يحدد أهداف القوائم والتقارير المالية.
2 -المستوى الثاني - يحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية.
3- المستوى الثالث - يحدد مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، والمبادئ، والمحددات).

قائمة المراجع :

1-أبو يوسف العنزي، **" مختصر مادة : مبادئ المحاسبة "** ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة التعليم عن بعد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية.

2-أميرة متي أرزوقي، حنان عبد الغني، **" مبادئ المحاسبة "** ، هيئة التعليم التقني، المعهد التقني، قسم المحاسبة، نينوى،2011.

3- مهند أبو محفوظ، **" منهاج المحاسبة المحوسبة- إدرة معلوماتية- الفصل الأول-الوحدة الأولى-مدخل إلى المحاسبة "**

4-حسين حسين شحاتة ، **" أساسيات المحاسبة المهنية و عمل المحاسب في مجال التطبيق"** ، أستاذ المحاسبة بكلية التجارة، جامعة الأزهر، محاسب قانوني، خبير إستشاري في المعاملات المالية الشرعية، مصر.

5- حسين حسين شحاتة ، **" التقارير المحاسبية المهنية و دورها في المراقبة و تقييم الأداء"** .

6- جمعة حميدات، **"معايير المحاسبة، إمتحان JCPA، معايير المحاسبة الدولية – الجزء الأول – ".**

7- صبايحي نوال، **" المداخلة بعنوان: أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية "**، محور المداخلة: معايير المحاسبة الدولية ودورها في جودة المعلومة المحاسبية، قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية.